

ابحث هنا



الأحزاب الدينية والدولة الديمقراطية

قضايا وآراء

رأي

خليل أحمد خليل *



خليل

أحمد

خليل

الأربعاء 9 ايار

2007

كلما تراجعت ثقافة الحرية بين الناس، صار امرهم في أيدي آخرين، من بينهم او من خارجهم، فلماذا تفجّر المشرق العربي الكبير منذ 1967 وحتى الآن؟ ولماذا لم تحظ الأمة العربية الكبرى بمكانتها بين الامم - الدول: ثم بموقعها المشرف على خرائط العولمة؟ وأخيراً كيف تقدم قليلون في العالم الثالث وخرجوا من تخلفهم، ولم يكن كل العرب في عدادهم؟ أسئلة واضحة لم تحظ علمياً بغير أجوبة غامضة، وفي حالة وضوحها جاءت إيديولوجية، جزئية.

إن قرار تأميم قناة السويس سنة 1956، الذي بشر بمولد أمة بعدة دول، أسس بعضها «جامعة» أي اتحاداً أو تضامناً قومياً، وانضم إليها على مراحل بعض آخر من دول ناشئة، ملكية وجمهورية، لكن جوبه بحروب متتالية، عنوانها «الغرب حرب على العرب». وكان هذا الغرب وما زال يتضمن الصهيونية وأنموذجها «الاسرائيلي» على ارض فلسطين، وكانت العروبة كهوية قومية تكتفي بمحرضها الايديولوجي، فيما هي بحاجة الى الدولة العربية الديمقراطية، المصدر الرفع لكل هوية حديثة. وجوبه مولد هذه الأمة في عدة دول، بثقافة دينية تحد من ثقافة الحرية لدى الجمهور، وتثمر هذا الجمهور في صراع الاحزاب الدينية - منذ الإخوان المسلمين حتى حزب الله في لبنان وحماس الفلسطينية وأحزاب الدعوة والمهدي وبدر في العراق - مع السلطة القائمة، لا لبناء دولة ديمقراطية (يستحيل أصلاً بناؤها في غياب الحريات السياسية وحقوق المواطنة) بل للإطاحة عسكرياً، حربياً وشعبوياً بالدولة الوطنية، اي الجامعة لكل المواطنين، بدعوى أن الحاكم او الحاكمين غير وطنيين، واعتماد التخوين بدلاً من توطين الناس في دولتهم، وتوطين الدول

العربية الوطنية في اتحاد ما. إن هذه الآلية السياسية التفكيكية التي اعتمدتها معظم الأحزاب الدينية في لبنان والعالم العربي، أدت، في ما أدت، إلى استبعاد الدولة الديمقراطية خياراً سياسياً استراتيجياً، وجعلت وهم الدولة الايديولوجية - الاسلامية عند ابي الأعلى المودودي في الباكستان - حلاً طوبواوياً لعالم اسلامي تنوف دوله على ستين دولة في آسيا وافريقيا...

وبقدر ما كانت الباكستان - اول دولة اسلامية، 1947 - بعيدة من «اسرائيل» اول دولة دينية يبنها الغرب على ارض الاسلام لمواجهة دول المنطقة، قدّمت ايران نفسها، «جمهورية اسلامية» وفي واقعها هي «دولة مذهب»، بديلاً في المشرق العربي اولاً، من جامعة الدول العربية، ومن الانظمة الوطنية ودولها ثانياً.

وعلى إيقاع آخر حربين بين الدول العربية و«اسرائيل»، 1967 و1973، تعمّدت سوريا مواصلة حربها على اسرائيل، لا بسلاحها ولا بنظامها «العلماني»، ولا بخطابها القومي، بل بواسطة احزاب دينية، مسلحة، مقاومة للعدو، مشاركة في سلطة الدول التي تعيش في كنفها، وقابلة للتوظيف في حروب اهلية. هذه الاحزاب يجمعها علناً عداؤها لاسرائيل، واعتبار الحرب عليها «مقدسة»، وسراً عداؤها للدولة الوطنية الديمقراطية القائمة - مثل دولة لبنان ودولة العراق - او المزمع قيامها مثل الدولة الفلسطينية العتيدة، التي تراجعت جراء ذلك من سلطة وطنية الى لا سلطة حالياً.

وهكذا أخذ مبدأ الدولة يتراجع في لبنان وفلسطين والعراق ويتعرض للخطر في اقطار عربية أخرى، لحساب مبدأ اللادولة او فوضى الأحزاب الطائفية، وذلك لحساب الدولة الصهيونية التي رأت في قيام الدولة القومية المتحدة او المتضامنة لدى العرب، الخطر الاستراتيجي على وجودها. وما عجزت ايران عن فعله بالسياسة والحروب المباشرة، تأمل تحقيقه الآن من خلال الاحزاب الدينية التي تمدها بالمال والسلاح، بهدف نقل المعركة الاستراتيجية الايرانية الى «اسوار اسرائيل». وهذا ما يقدم تفسيراً جيواستراتيجياً لتمامي الانفجارات في المشرق العربي: الغرب و«اسرائيل» من جهة، وايران وسوريا والاحزاب الدينية من جهة ثانية، بينما جامعة الدول العربية تواصل تراجعها عن الهدف الاساسي من إنشائها.

II

لا ريب في أن تنوّع الاقطار العربية ودولها ليس سبباً بذاته لهذه التفجيرات الحربية المتوالية، التي ذهب في داخلها من الضحايا اكثر بكثير مما ذهب جراء الحروب العدوانية الاسرائيلية والاميركية

والغربية عموماً. إلا أن هذا التنوع الدولي العربي كان وما برح امام مسارين متلازمين: إما مسار التقارب والتفاعل السياسي والتضامن الاقتصادي - الاجتماعي والثقاف النهضوي الحر، وإما مسار التباعد، والتمحور والانعزال والانغلاق الفكري، وتالياً التفكك بمواجهة الخارج لحماية الداخل. المؤسف هو أن المسار الثاني فاق بتطوره المسار النهضوي الاول، فجعل كل تخلف في المجتمع العربي الاهلي - اي المجتمع مثلما هو بلا حوافز حضارية - ينعكس على الدولة الوطنية نفسها، مستبعداً الانتقال، باستبعاد الحرية السياسية والعقلانية، الى المجتمع المدني، اي المجتمع العلمي المتحضر، وتالياً مستبعداً الدولة الديمقراطية المدنية، ومفسحاً في المجالات امام الاحزاب الدينية، العربية، والمالية لغير العرب. والحال، تراجعت الاحزاب والجمعيات المدنية في العالم العربي - ما عدا الاحزاب الحاكمة بقوة المؤسسة العسكرية، مصر، سوريا، السودان، الجزائر، الخ - وبلغ نمو بعضها درجة الصفرة، فيما فاعت الاحزاب الدينية، السنية والشيعة، بدعوى الجهادية واقامة بؤر مالية - عسكرية داخل مجتمعاتها. هذه الاحوال حالت وتحول دون ظهور نهضة عربية مدنية. الأمر الذي يمنع تطور الدول العربية بمواجهة عولمة اغتصابية عنفوانية، وبمواجهة احزاب دينية، يسهم تفكيكها لمجتمعاتها في تأخير ولادة الدولة الديمقراطية، وتقدم المجتمع نحو العلم، بعد ما توغل بعيداً في أدغال الخرافات الدينية - السياسية.

III

من الواضح أن بعض الدول العربية القارة في مؤسساتها ومجتمعاتها، تحرز تقدماً حضارياً على غير صعيد، لكن ذلك لا يطول كل العرب، كل الدول العربية، المهددة بدورها من غير جهة. مقابل دولة اقليمية كبرى مثل إيران، ومقابل اتحاد اوروبي وعولمة اميركية يحتضنان «دولة اسرائيل»، لا خيار للعرب كلهم سوى التوجه، بلا مراوغة او مهادنة، نحو بناء الدولة العربية الاتحادية، الديمقراطية واللامركزية، التي تحفظ لكل جماعة خصيصتها، وتحافظ على سمات النظام القائم او الافضل لإدارتها المباشرة. آن الأوان لظهور الواقعية العقلانية العربية، واعتماد فلسفة الحرية مدخلاً لكل تقدم، وإطلاق حريات المجتمع الاهلي والجمعيات غير الحكومية - ومنها الاحزاب الديمقراطية - حتى لا يظل العرب يدورون في فلك الانفجارات الاهلية والتخلف عن الركب الحضاري العالمي، وحتى لا تتحول الأمة العربية الكبرى الى مجرد حقل

اختبارات لكل الراغبين شرقاً وغرباً.
* كاتب لبناني

مقالات ذات صلة

قضايا وآراء
على بالي

21.02.2025

اسعد ابو خليك

لبنان

من الشهادة إلى الحياة

21.02.2025

حسام مطر

الأكثر قراءة

لبنان

أن يزعلك هناك السيّد

22.02.2025

ابراهيم الامين

لبنان

من الشهادة إلى الحياة

21.02.2025

حسام مطر

ثقافة

مراثيات في ودام «عزيز الروح»

21.02.2025

الاخبار

قضايا وآراء
على بالي

21.02.2025

اسعد ابو خليك

لبنان



الأخبار
al-akhbar

لبنان

لجنة الاقتصاد تحيك أمين سلام إلى القضاء: عقود مشبوهة ومخالفات واختلاسات

21.02.2025

رلى إبراهيم

محتوى موقع «الأخبار» متوفر تحت رخصة المشاع الإبداعي ©4.0 2025

يتوجب نسب المقال إلى «الأخبار» - يحظر استخدام الممك لأغراض تجارية - يُحظر أي تعديل في النص. هالم يرد تصريح غير ذلك

من تحت | وظائف شافرة | اتصل بنا | للإعلانات معنا | اشترك معنا

صفحات التواصل الاجتماعي

